وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٠١ يناير ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يفتتح تداولات العام الجديد وسط آمال بمحو الخسائر

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين في أول تداولات العام الجديد 2024، متطلعة لمحو خسائر عام 2023، والتي تجاوزت 10 بالمئة في أغلاق تداولات العام الفائت، وهو أول انخفاض سنوي في عامين، تميز باضطرابات جيوسياسية ومخاوف بشأن مستويات إنتاج النفط لدى كبار المنتجين في أنحاء العالم، إذ أدت المخاوف الجيوسياسية وتخفيضات الإنتاج والتدابير العالمية لكبح جماح التضخم، إلى تقلبات حادة في الأسعار.

وأغلق خام برنت في آخر يوم تداول في العام، يوم الجمعة عند 77.04 دولارًا للبرميل، بانخفاض 11 سنتًا أو 0.14 ٪. وتحدد سعر التسوية للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند 71.65 دولارا للبرميل، بانخفاض 12 سنتا أو 0.17 بالمئة. وأغلقت تداولات العام الماضي وسط تكبد خسائر أسبوعية وشهرية وربع سنوية، بسبب مخاوف الطلب التي تفوق المخاطر التي تهدد الإمدادات من الصراع في الشرق الأوسط، فيما أثبتت تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك + أنها غير كافية لدعم الأسعار، مع انخفاض الخامات القياسية بنسبة 20 ٪ تقريبًا من أعلى مستوى لها هذا العام، وذلك مقارنة بالعام الذي شبقه حيث كان قد ارتفع خام برنت بنسبة 10 % وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 7 %، مدعومة بمخاوف المعروض بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي سوق العملات، تراجع الدولار واتجه نحو الانخفاض بنسبة 2 % هذا العام بعد عامين من المكاسب القوية. ويقول مسؤولو الصناعة إن التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة، والتي يمكن أن تقلل تكاليف الاقتراض الاستهلاكي في المناطق المستهلكة الرئيسية، وضعف الدولار، الذي يجعل النفط أقل تكلفة بالنسبة للمشترين الأجانب، يمكن أن يعززا الطلب في عام 2024. ويتوقع محللو طاقة واقتصاديون واستشاريون مصرفيون أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 84.43 دولارا للبرميل في 2024، مقارنة بمتوسط يبلغ نحو 80 دولارا للبرميل هذا العام وأعلى مستوياته فوق 100 دولار في 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

وكانت الأسعار قد ارتفعت إلى أعلى مستوياتها هذا العام في سبتمبر بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها على خفض الإنتاج، مما أثار مخاوف من احتمال أن يكون الطلب أعلى من العرض. كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم لوقف التضخم المرتفع أدت أيضًا إلى الحد من أسعار النفط وتعويض أي ارتفاع في الأسعار سريعاً. ومع ذلك، يقول المستثمرون والمحللون إن التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة في المناطق المستهلكة الرئيسية في عام 2024 وضعف الدولار من شأنها أن تعزز الطلب على النفط.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، اتجه النفط نحو مع فشل الحرب وتخفيضات إنتاج أوبك + في رفع الأسعار، وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، يدلف النفط العام الجديد بعد تسجيل سلسلة خسائر، وأكبر انخفاض سنوي منذ عام 2020، مع فشل أوبك والحرب في دفع الأسعار للارتفاع في عام يهيمن عليه نمو العرض خارج المجموعة، ومع قلق المتداولين من أن إمدادات الخام العالمية قد تستمر في تجاوز الطلب في الأرباع القادمة.

وتساءل المحللون أيضًا عما إذا كانت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، أوبك+، سيكونون قادرين على الالتزام بتخفيضات الإمدادات التي تعهدوا بها لدعم توازن الأسواق. وتخفض أوبك+ حاليا الإنتاج بنحو 6 ملايين برميل يوميا، وهو ما يمثل حوالي 6 % من العرض العالمي. وتواجه أوبك ضعف الطلب على خامها في النصف الأول من عام 2024 مع تراجع حصتها في السوق العالمية إلى أدنى مستوى منذ الوباء بسبب تخفيضات الإنتاج وخروج أنجولا من المجموعة.

وفي الوقت نفسه، أثارت الحرب في الشرق الأوسط مخاوف بشأن انقطاع الإمدادات المحتمل في الأشهر القليلة الأخيرة من عام 2023، والتي من المتوقع أن تستمر حتى عام 2024. وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشييتس: «سنشهد استمرار التقلبات مع دخولنا عام 2024 مع الأحداث الجيوسياسية والخوف من احتمال انتشار الصراع في جميع أنحاء المنطقة».

وعلى الرغم من أن بعض الشركات تستعد لاستئناف التحركات عبر قناة السويس، إلا أن بعض ناقلات النفط الخام والمنتجات المكررة لا تزال تختار الطريق الأطول حول أفريقيا لتجنب الصراعات المحتملة في المنطقة. وتصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في اليوم الأخير من عام 2023 مما فرض ضغوطا تصاعدية على الأسعار. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في بنك يو بي اس، إن البيانات الصادرة يوم الجمعة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والتي أظهرت طلبًا قويًا على النفط في أكتوبر قدمت بعض الدعم للأسعار في التعاملات خلال اليوم.

وقال التقرير إن إجمالي الطلب الأمريكي على النفط ارتفع بنسبة 3.4 % في أكتوبر مقارنة بالعام السابق. وانخفض إنتاج النفط الخام الأمريكي قليلا في أكتوبر إلى 13.248 مليون برميل يوميا، بعد أن سجل مستويات قياسية شهرية في أغسطس وسبتمبر. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة في تقرير يوم الجمعة إن شركات الطاقة أضافت هذا الأسبوع منصات للنفط والغاز الطبيعي للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، مما يشير إلى أن الإنتاج قد يرتفع في المستقبل. ومع ذلك، انخفض عدد منصات الحفر خلال العام بمقدار 157 منصة بعد ارتفاعه بمقدار 193 منصة في عام 2022 و235 في عام 2021. وأغلقت أسعار النفط منخفضة يوم الخميس بعد أن أظهرت بيانات أمريكية رسمية أن المخزونات في مركز التخزين الرئيسي في كاشينج بولاية أوكلاهوما توسعت للأسبوع الحادي عشر لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس. وكان إنتاج الخام الأمريكي يسير بمعدل قياسي.

ويختتم النفط الخام عاماً مضطرباً، حيث تعززت الأسعار وتلقت الدعم من اندلاع الحرب، فضلاً عن التكهنات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة مع تراجع التضخم. ومع ذلك، على الرغم من التخفيضات المتكررة في الإمدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، فإن ارتفاع الإنتاج من الدول خارج المنظمة، إلى جانب المخاوف بشأن تباطؤ نمو الطلب، قد اجتمعت لدفع العقود الآجلة للنفط الخام إلى الانخفاض.

وقالت أمريتا سين، المؤسس المشارك ومدير الأبحاث في شركة إينرجي اسبيكتس: «لقد تضرر الكثير من المتداولين والمضاربين بشدة هذا العام لأن التداول لم يكن سهلاً، وكان متقلبًا للغاية». «ونحن بحاجة إلى عمليات سحب مستدامة للمخزونات، وقد شهدنا تراجعًا كبيرًا في أرقام وزارة الطاقة بالأمس، وإذا رأينا استمرارًا لذلك، فأعتقد أن الثقة ستعود». وفي الشهر الماضي، واجه التجار تصاعد التوتر في البحر الأحمر بعد الهجمات التي شنها المتمردون الحوثيون على السفن في اليمن. والآن يتجنب نصف أسطول سفن الحاويات في العالم الذي يعبر الممر المائي بانتظام هذا الطريق، كما تم تحويل ناقلات النفط الخام، مما أدى إلى إطالة الرحلات. وتتبع جاريد بليكر، محلل ياهو فايننس ماركيت، المسار الذي اتخذته أسعار النفط في عام 2023، وهو عام مليء بالصراعات الجيوسياسية، وتخفيضات إنتاج أوبك، وعمليات الاندماج والاستحواذ في قطاع الطاقة. وقال، ومن المؤكد أن السلعة تشهد عامًا متقلبًا تتجه نحو أكبر انخفاض سنوي لها منذ عام 2020، لكنه ليس كبيرا. ويعتمد حوالي 6 % هنا على كيفية قياسه من خلال تمديد العقود الآجلة. ولكن مع ذلك، ليست مشكلة كبيرة فيما يتعلق ببعض هذه التقلبات الأخرى التي شهدها السوق، وليس أقلها تلك المكاسب الضخمة التي شهدها قبل عامين. وقال بليكر، وبإلقاء نظرة على حركة السعر للعام الماضي، انخفض النفط الخام بنسبة 10 ٪، لكن العوامل التي أثرت على أسعار النفط هذا العام، لم تكن هي ارتفاع الطلب الصيني. في الواقع، كان ذلك بمثابة خيبة أمل كبيرة. وهذا يعتمد على - الكثير من خيبة الأمل هذا العام تأتي من حقيقة أن الصين، وأن إعادة فتح الاقتصاد لم تسر كما هو مخطط لها، ونتيجة لذلك قامت أوبك + بخفض الإنتاج. وهناك بعض التخفيضات الجديدة المقرر إجراؤها في الأول من يناير. وقد يصل إجماليها إلى حوالي 2.2 مليون برميل يوميًا. وهذا حجم كبير، قابل للتعميق إذا احتاجت الأسواق لمزيد من ضبط توازن العرض والطلب الذي يقوده تحالف أوبك+ لمزيد من استقرار الأسواق والاقتصاد العالمي. وبالنظر لبيانات خمس سنوات، يمكن رؤية بعض التقلبات الأكبر بكثير في السنوات الماضية. وفي الجغرافيا السياسية، كان الغزو الروسي لأوكرانيا له تأثير أكبر بكثير على أسعار النفط الخام مما شوهد العام الماضي في الحرب. وربما لم ينته ذلك بعد، ويمكننا أن نرى هذا التصاعد مرة أخرى في 2024. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الممكن أن نرى أسعارًا أعلى بكثير. ويعتقد أن هذا الارتفاع كان حوالي 130 دولارًا للبرميل، بعد ان كانت سالب 40 دولار التي حدثت في عام 2020. والجانب الأخر، الذي نبحث عنه في قطاع الطاقة هو عمليات الاندماج والاستحواذ المحتملة لأن هذا كان عامًا كبيرًا للصفقات المعلنة. وقد أعلنت شركة إكسون عن شراء شركة بايونير، بينما قدمت شركة شيفرون عرضًا لشراء شركة هيس. وتبلغ قيمة كلتا الصفقتين أكثر من 50 مليار دولار. لذلك يمكن رؤية المزيد من المناورات للحصول على حصة في حوض برميان للنفط الصخري. وتظل سوق النفط العالمية تنافسية للغاية، ومع قيام السعودية بخفض الإنتاج، يمكن أن تحدث مزيداً من التطورات وعدم اليقين في العام الجديد.

وانخفض إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في شهر أكتوبر، وفقا للبيانات الجديدة الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة يوم الجمعة، التي أشارت لانخفاض متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي من 13.252 مليون برميل يوميًا في سبتمبر إلى 13.248 مليون برميل يوميًا في أكتوبر، وهو أول انخفاض شهري في متوسط معدلات الإنتاج اليومي منذ أبريل، لكنه لا يزال ثاني أعلى معدل إنتاج في تاريخ صناعة النفط الأمريكية، بعد شهر سبتمبر فقط. وهو أيضًا أعلى بمقدار 1.377 مليون برميل يوميًا من مستويات ما قبل الوباء المسجلة في يناير 2019.

ولكن في حين انخفض المتوسط اليومي على أساس شهري، ارتفع إجمالي الإنتاج لشهر أكتوبر إلى 410.7 مليون برميل، مقارنة بـ 397.6 مليون برميل في سبتمبر - بفارق قدره 13.1 مليون برميل، وهو ما يمثل تقريبًا اليوم الإضافي. وقد يتجاوز نمو النفط الصخري في الولايات المتحدة التوقعات في عام 2024. وبينما انخفضت معدلات الإنتاج على أساس شهري من سبتمبر إلى أكتوبر، تظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة زيادة في معدلات الإنتاج من يناير إلى أكتوبر. وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي في يناير 389.6 مليون برميل – أو 12.6 مليون برميل يوميًا – مقارنة بـ410.7 مليون في أكتوبر – أو 13.2 مليون برميل يوميًا. وكانت إدارة معلومات الطاقة قد توقعت في السابق أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي لشهر أكتوبر 13.257 مليون برميل يوميا. وبحسب الولايات، سجلت تكساس، ونيو مكسيكو، وكولورادو، وألاسكا زيادة قدرها 57 ألف برميل يوميا في الإنتاج، في حين شوهدت أكبر الانخفاضات في داكوتا الشمالية (31- ألف برميل يوميا) وخليج المكسيك (40- ألف برميل يوميا)، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة. وفي الإصدار الأخير للوكالة من توقعات الطاقة على المدى القصير والتي نشرت في وقت سابق من هذا الشهر، توقعت إدارة معلومات الطاقة أن يصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة لعام 2024 إلى 13.11 مليون برميل يوميًا، مقارنة بتوقعات عام 2023 البالغة 12.93 مليون برميل يوميًا. وتنشر إدارة معلومات الطاقة بيانات الإنتاج الشهرية في آخر يوم عمل من الشهر. ويتوقع المحللون تباطؤ إنتاج النفط الأمريكي بعد أن سجل أرقاما قياسية شهرية في أغسطس وسبتمبر. ومن الممكن أن يساعد انخفاض الإنتاج الأمريكي في تخفيف بعض المخاوف بشأن زيادة المعروض التي أثرت على أسعار النفط الخام في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، فإن الحجم الصغير لهذا الانخفاض - 4000 برميل يوميًا فقط - يُظهر على الأرجح أن الإنتاج الأمريكي قد لا يزال لديه مجال للنمو. وقال د. أنس الحجي، خبير سوق الطاقة المقيم في دالاس، يوم الجمعة: «أولئك الذين ظلوا يبشرون منذ أشهر بأن إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة قد بلغ ذروته، يواجهون مفاجأة أخرى، وهي زيادة إنتاج النفط الخام في جميع المناطق الضيقة باستثناء داكوتا الشمالية». وشهدت داكوتا الشمالية، ثالث أكبر ولاية أمريكية منتجة للنفط، انخفاض إنتاجها من الخام 2.4 % إلى 1.27 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وهو أول انخفاض شهري منذ مارس. أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن الإنتاج من منطقة خليج المكسيك الفيدرالي البحري انخفض بنسبة 2 ٪ في أكتوبر. ومع ذلك، شهدت معظم مراكز الإنتاج الرئيسية الأخرى تحسنًا في الإنتاج. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن ولاية تكساس، أكبر ولاية منتجة للنفط، شهدت ارتفاع الإنتاج بنسبة 0.4 % إلى مستوى قياسي بلغ 5.61 مليون برميل يوميًا في أكتوبر. وارتفع الإنتاج في نيو مكسيكو المجاورة 0.8 بالمئة في أكتوبر إلى 1.84 مليون برميل يوميا.

وعدلت إدارة معلومات الطاقة يوم الثلاثاء تقديراتها لإجمالي إنتاج النفط الأمريكي في سبتمبر إلى 13.252 مليون برميل يوميا من 13.236 مليون برميل يوميا في الشهر الماضي. ولم يتغير إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات الـ 48 السفلى بالولايات المتحدة تقريبًا عند 116.63 مليار قدم مكعب يوميًا في أكتوبر، مقارنة بالمستوى القياسي البالغ 116.71 مليار قدم مكعب يوميًا في سبتمبر، وفقًا لتقرير الإنتاج الشهري الصادر عن إدارة معلومات الطاقة. وفي أكبر الولايات المنتجة للغاز، سجل الإنتاج مستوى قياسيا جديدا للشهر الرابع على التوالي في تكساس في أكتوبر، مرتفعا 0.1 بالمئة إلى 34.67 مليار قدم مكعبة يوميا. وفي بنسلفانيا، ارتفع الإنتاج 0.6 % إلى 20.68 مليار قدم مكعبة يوميا.

متوقع نمو الطلب العالمي للنفط في 2024 بمعدل 2.2 مليون برميل يومياً

الرياض

تواجه منظمة أوبك ضعفاً في الطلب على خامها في النصف الأول من عام 2024 مع تراجع حصتها في السوق العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ جائحة كوفيد19- على خلفية تخفيضات الإنتاج وخروج أنجولا العضو، وفقاً لبيانات من المتنبئين. ويعني هذا الاتجاه أن المجموعة ستواجه صعوبات في تخفيف تخفيضات الإنتاج ما لم يتسارع الطلب العالمي على النفط أو إذا كانت أوبك مستعدة لقبول انخفاض أسعار النفط. وقالت أنجولا هذا الشهر إنها ستخرج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اعتباراً من يناير 2024، بعد خروج الإكوادور في 2020 وقطر في 2019 وإندونيسيا في 2016. وسيؤدي خروج أنجولا إلى إبقاء المجموعة مكونة من 12 عضوًا، وسيقل إنتاجها إلى أقل من 27 مليون برميل يوميًا، أي أقل من 27 % من إجمالي العرض العالمي البالغ 102 مليون برميل يوميًا. لكن عوض هذا الخروج الأنجولي من أوبك، انضمام عملاق إنتاج النفط في أميركا الجنوبية، البرازيل، إلى تحالف أوبك+ اعتبارًا من يناير 2024، في خطوة تضيف أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية إلى نفوذ المجموعة في السوق.

وقال وزير المناجم والطاقة البرازيلي ألكسندر سيلفيرا دي أوليفيرا: «هذه لحظة تاريخية للبرازيل وصناعة الطاقة ونتطلع إلى الانضمام إلى هذه المجموعة المتميزة». لقد أدى اتفاق أوبك+ إلى حماية استقرار أسواق النفط بشكل فعال»، وأضاف: «إن البرازيل تستفيد بشكل كبير من استقرار أسواق النفط والطاقة». وتنتج البرازيل حاليًا نحو 3.2 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام، وهي مورد رئيس للصين.

وفي أكتوبر، التقى وفد رفيع المستوى من أوبك برئاسة الأمين العام هيثم الغيص مع سيلفيرا في برازيليا. وكان من بين الحضور أيضًا جان بول براتس، الرئيس التنفيذي لشركة النفط العملاقة التي تسيطر عليها الدولة بتروبراس. والتزمت الشركة في وقت سابق من هذا الشهر بزيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 31 % ليصل إلى 102 مليار دولار حتى عام 2028.

وبموجب خططها الأخيرة، التي وافق عليها مجلس الإدارة، تتوقع بتروبراس ضخ 2.8 مليون برميل يومياً من المكافئ النفطي في عامي 2024 و2025، تدريجياً. ويرتفع إلى 3.0 ملايين برميل يومياً في عام 2026 و3.1 ملايين برميل يومياً في عام 2027. وسيبلغ إنتاج النفط والغاز الطبيعي ذروته عند 3.2 ملايين برميل يومياً في عام 2028.

وكانت آخر مرة انخفضت فيها حصة أوبك في السوق إلى 27 % خلال جائحة 2020، عندما انخفض الطلب العالمي بنسبة 15-20 %. وانتعش الطلب العالمي منذ ذلك الحين إلى مستويات قياسية، مما يعني أن أوبك فقدت حصتها في السوق لصالح المنافسين.

وأنتجت المجموعة نحو نصف النفط الخام العالمي في السبعينيات قبل ظهور مصادر الإمدادات من خارج أوبك مثل بحر الشمال. وفي العقود اللاحقة، تراوحت حصة أوبك بين 30 % و40 %، لكن نمو الإنتاج القياسي من منافسين مثل الولايات المتحدة تآكل بشكل مطرد من تلك الحصة في السنوات الأخيرة.

واعتبارًا من نوفمبر 2023، شكل إنتاج أوبك من النفط الخام 27.4 % من إجمالي السوق، بانخفاض من 32-33 % في 2017-2018، وفقًا للأرقام الواردة في التقارير الشهرية للمجموعة.

وتأسست منظمة أوبك في عام 1960 من قبل المملكة العربية السعودية والكويت وفنزويلا وإيران والعراق. وانضمت أنغولا إلى المجموعة في عام 2007. ومنذ عام 2017، عملت أوبك مع روسيا وغيرها من الدول غير الأعضاء كجزء من مجموعة أوبك + لإدارة السوق. وانضم بعض صغار المنتجين إلى أوبك في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الجابون في عام 2016، وغينيا الاستوائية في عام 2017، والكونغو في عام 2018.

وتخفض أوبك+ حاليًا نحو 6 ملايين برميل يوميًا من إنتاجها حتى تتمكن المجموعة من الناحية النظرية من زيادة الإنتاج للقتال من أجل الحصول على حصة في السوق. لكنه سيأتي مع انخفاض عميق في الأسعار إذا لم يتحسن الطلب على النفط الخام، وقال بعض أعضاء أوبك+، بما في ذلك روسيا، إن المجموعة قد تتخذ إجراءات إضافية إذا لزم الأمر. وتشير الأرقام الصادرة عن ثلاثة خبراء في توقعات النفط، وهم وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية وأوبك نفسها، إلى وجود مجال ضئيل لتخفيف التخفيضات في الربع الثاني.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة تراجع الطلب على خام أوبك في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. بينما ترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على خام أوبك ثابتًا بينما تتوقع أوبك أيضًا انخفاضه، وإن كان ذلك من مستوى أعلى من المتوقعين الآخرين. فيما ترى أوبك زيادة حصتها في السوق على المدى الطويل مع انخفاض الإنتاج في أماكن أخرى وزيادة الطلب العالمي.

وتتوقع أحدث توقعاتها للنفط العالمي أن ترتفع الحصة الإجمالية للمجموعة في سوق النفط إلى 40 ٪ في عام 2045 مع بدء الإنتاج من خارج أوبك في الانخفاض اعتبارًا من أوائل ثلاثينات القرن الجاري. وأبقت أوبك توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 دون تغيير عن تقديرات الشهر الماضي عند 2.5 مليون برميل يومياً.
وتوقعت أوبك أن ينمو الطلب على النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليون برميل يومياً في عام 2023 وبنحو 2.4 مليون برميل يومياً في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل صحي يبلغ 2.2 مليون برميل يومياً، دون تغيير عن تقييم الشهر السابق.

ومن المتوقع أن تتوسع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.3 مليون برميل يومياً، حيث ستساهم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأميركيتين بأكبر زيادة. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.0 مليون برميل يومياً، بقيادة النمو في الصين والهند والشرق الأوسط وآسيا الأخرى.

إنتاج السوائل من خارج أوبك

وفي إمدادات النفط العالمية، تظل توقعات نمو إمدادات السوائل من خارج أوبك دون تغيير عند 1.8 مليون برميل يوميًا لعام 2023. وتشمل المحركات الرئيسة لنمو إمدادات السوائل في عام 2023 الولايات المتحدة والبرازيل وكازاخستان والنرويج وغويانا والمكسيك والصين، وبالنسبة لعام 2024، من المتوقع أن يتوسع إنتاج السوائل من خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً، دون تغيير على نطاق واسع عن تقييم الشهر السابق. ومن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج وكازاخستان هي المحركات الرئيسة لنمو إمدادات السوائل في العام المقبل. ومن المتوقع حدوث أكبر الانخفاضات في المكسيك وماليزيا.

ومن المتوقع أن تنمو سوائل الغاز الطبيعي والسوائل غير التقليدية التابعة لمنظمة أوبك بنحو 50 ألف برميل يومياً إلى متوسط 5.4 ملايين برميل يومياً في عام 2023 وبنسبة 65 ألف برميل يومياً أخرى في عام 2024 إلى متوسط 5.5 ملايين برميل يومياً. وانخفض إنتاج أوبك13- دولة من النفط الخام في نوفمبر بمقدار 57 ألف برميل يومياً على أساس شهري ليصل إلى متوسط 27.84 مليون برميل يومياً، وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة.

وحول تجارة المنتجات الخام والمكررة، تظهر البيانات الأولية أن واردات النفط الخام الأميركية مستقرة على نطاق واسع عند متوسط 6.3 ملايين برميل يومياً في نوفمبر، بينما زادت صادرات الخام إلى 4.8 ملايين برميل يومياً، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2022.

وفي الوقت نفسه، استعادت واردات الصين من النفط الخام بعض الانخفاض في الشهر السابق، بمتوسط 11.6 مليون برميل يومياً في أكتوبر، بزيادة قدرها 4 % تقريباً على أساس شهري. وانخفضت صادرات المنتجات الصينية بنسبة 8 ٪ أخرى على أساس شهري، مع انخفاضات مدفوعة بالبنزين والنافثا وفئة المنتجات الأخرى.

وبعد سبعة أشهر من الانخفاضات يعود تاريخها إلى فبراير 2023، زادت واردات الهند من النفط الخام بمتوسط 4.4 ملايين برميل يومياً في أكتوبر. وكانت واردات الهند من المنتجات هي ثاني أعلى مستوى على الإطلاق، مدفوعة بمكاسب غاز البترول المسال والنافثا والبنزين.

وانخفضت واردات اليابان من النفط الخام بنحو 12 % في أكتوبر لتصل في المتوسط إلى 2.3 مليون برميل يومياً. وانخفضت صادرات المنتجات، بما في ذلك غاز البترول المسال، من أعلى مستوى لها خلال سبعة أشهر في سبتمبر إلى متوسط 494 ألف برميل يوميًا. وشوهدت الانخفاضات في معظم المنتجات الرئيسة، باستثناء البنزين.

وتظهر التقديرات الأولية أن واردات النفط الخام الأوروبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت بشكل طفيف في نوفمبر، في حين من المتوقع أن تكتسب واردات المنتجات زخمًا أيضًا.

وفي تحركات المخزونات التجارية، أظهرت البيانات الأولية لشهر أكتوبر 2023 انخفاض إجمالي مخزونات النفط التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 12.8 مليون برميل على أساس شهري عند 2818 مليون برميل، كانت أقل بمقدار 128 مليون برميل من متوسط 2015-2019.

وضمن المكونات، ارتفعت مخزونات الخام بمقدار 11 مليون برميل على أساس شهري، في حين انخفضت مخزونات المنتجات بمقدار 23.8 مليون على أساس شهري. وبلغت مخزونات النفط الخام التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1342 مليون برميل في أكتوبر، وهو أقل بمقدار 112 مليون برميل من متوسط الفترة 2015-2019.

وبلغ إجمالي مخزون المنتجات 1,476 مليون برميل، وهو أقل بمقدار 16 مليون برميل من متوسط الفترة 2015-2019. ومن حيث أيام التغطية الآجلة، ظلت المخزونات التجارية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أكتوبر دون تغيير على أساس شهري لتبلغ 61.7 يومًا. وهذا أقل بمقدار 0.7 يوم من متوسط الفترة 2015-2019.

التوترات الجيوسياسية وقرارات «أوبك +» أكثر العوامل تأثيرا في اتجاهات النفط خلال 2024

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام مع بداية العام الحالي الجديد 2024، بعدما سجلت الأسعار أكبر انخفاض سنوي منذ 2020 بنحو 10 في المائة.

وبالنسبة لإمدادات النفط العالمية، رجح المحللون أن تكون خمسة عوامل مثل التوترات الإقليمية، وقرارات «أوبك +»، وحجم الطلبين الأمريكي والصيني، واضطرابات طرق الشحن الرئيسة، هي الأكثر أهمية وتأثيرا في تحديد اتجاهات سوق النفط العام الجديد.

وأشار المحللون إلى إنهاء أسعار خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك 2023 بانخفاض نحو 5 في المائة عن مستويات العام الماضي، حيث تتطلع الأسواق إلى فائض العرض العالمي في أوائل 2024، حيث من المتوقع أن يفوق نمو العرض من خارج «أوبك» تباطؤ نمو الطلب العالمي في العام المقبل.

ولفت المحللون إلى أنه حتى مع تمديد «أوبك +» تخفيضات الإنتاج الطوعية إلى العام الجديد، تظهر البيانات أنه لا يزال هناك فائض ضمني في السوائل قدره 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول.

ونقل المحللون عن بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال التي تظهر أن المخزونات العالمية ارتفعت في الأشهر الأخيرة من 2023، ومن المتوقع أن تتسارع عمليات البناء في أوائل 2024، لتصل إلى ذروتها في مايو تقريبا مع إضافة نحو 150 مليون برميل قبل استئناف السحب.

وأضافوا أنه رغم أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع زيادة الإنتاج العالمي بمقدار مليون برميل يوميا في العام المقبل، فإن معظم المحللين يتوقعون أن تنتعش الأسعار من المستويات الحالية.

ويقول لـ«الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن التقلبات ستستمر كصفة رئيسة في سوق النفط الخام في العام الجديد نظرا لتشابك العوامل المؤثرة وتضادها وصعوبة التنبوء بالعوامل الجيوسياسية البعيدة عن أساسيات السوق النفطية.

ورجح أن تكون أسعار البنزين الأمريكية في 2024 عاملا في أي قرار لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بتشديد العقوبات المتعلقة بالنفط الخام، خاصة أن العام الجديد هو عام انتخابي لرئاسة الولايات المتحدة، ويشهد تكثيف جهود استقطاب الناخبين، موضحا أن هناك ما يكفي من إمدادات النفط العالمية لمنح الولايات المتحدة بعض الفسحة لاتخاذ إجراءات جديدة بشأن روسيا وإيران وفنزويلا.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، إن زيادة إنتاج النفط الأمريكي عززت الإمدادات العالمية، ما قلص – ولكن لم يقض – من الأخطار الناجمة عن تشديد العقوبات، موضحا أن زيادة المعروض تلقي مزيدا من الأعباء على تحالف «أوبك +» من أجل ضبط المعروض وتخفيض الإنتاج لاستعادة التوازن بين العرض والطلب.

ونقل عن شركة «رابيدان إنرجي» تأكيدها أن معظم المحللين قلقون بشأن مزيد من الأخطار الكلية المحيطة بسوق النفط الخام في العام الجديد، وهو ما يتطلب مزيدا من التعاون بين المنتجين لدعم الصناعة واستقرار السوق مرجحا تمسك «أوبك +» بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية لمواجهة الزيادات الواسعة من خارج تحالف المنتجين.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن أسعار النفط تستعد للارتفاع في 2024 وسط حالة من عدم اليقين الجيوسياسي، موضحا أن الحروب والتوترات العالمية الأخرى تزيد من خطر حدوث صدمات في السوق.

وأشار إلى أن معظم التوقعات ترجح ارتفاع أسعار النفط العالمية في 2024 ومع ذلك، فإن مدى ارتفاع أسعار النفط هو أمر لا يمكن تخمينه وذلك لأن قدرا كبيرا من عدم اليقين الجيوسياسي يمكن أن يتجاوز بسهولة متغيرات السوق العادية، لافتا إلى أن الطاقة الإنتاجية الفائضة تحد من الصدمات المحتملة في أسعار النفط، ولكن يبدو أن احتمال ارتفاع أسعار النفط لا يزال يفوق احتمال حدوث ركود يدفعها إلى الانخفاض.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، إن غياب الاستقرار وتصاعد الحروب في بقاع عديدة في العالم، ينال من استقرار الأسواق خاصة النفط الخام، مشيرة إلى أن الحرب في أوكرانيا تدخل شتاءها الثاني وسط مؤشرات على طريق مسدود طويل الأمد، كما يستمر التوتر الواضح بين الولايات المتحدة والصين، وأضيف إلى ذلك الحرب في غزة.

وأوضحت أن صندوق النقد الدولي يتوقع حاليا أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.9 في المائة في 2024، وقد تجمعت معظم توقعات أسعار النفط لـ2024 في نطاق 90 دولارا للبرميل، حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 93 دولارا للبرميل ارتفاعا من المتوسط العالمي المتوقع لـ2023 البالغ 84 دولارا للبرميل.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، أنهت أسعار النفط 2023 مسجلة أكبر انخفاض سنوي منذ 2020، بنحو 10 في المائة، وذلك مع سيطرة المخاوف المرتبطة بزيادة المعروض في السوق من الإنتاج القياسي خارج «أوبك».

ورغم تصاعد التوترات الجيوسياسية خلال 2023، إلا أن أسعار النفط سجلت تراجعا على أساس سنوي، لينهي الخام الأمريكي تعاملات العام عند 71.65 دولار للبرميل، ليخسر نحو 10.73 في المائة خلال العام في أول انخفاض سنوي له منذ 2020. كما أنهت العقود الآجلة لمزيج برنت العام عند مستوى 77.04 دولار للبرميل، لتخسر 10.32 في المائة خلال عام.

وفي نهاية تعاملات العام، الجمعة 29 ديسمبر تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنحو 0.17 في المائة، لتفقد 12 سنتا، وتبلغ عند التسوية 71.65 دولار للبرميل. كذلك تراجعت العقود الآجلة لمزيج برنت بنحو 11 سنتا أو 0.14 في المائة لتبلغ عند التسوية 77.04 دولار للبرميل، وذلك وسط نشاط ضعيف في يوم التداول الأخير.

شهد 2023 تقلبات حادة في أسعار النفط، على وقع التوترات الجيوسياسية التي حفل بها العام، ومع التطورات المرتبطة بالإنتاج، سواء فيما يتعلق بقرارات «أوبك» وحلفائها، وكذلك فيما يخص الإنتاج خارج «أوبك».

وفيما يخص تقديرات العام الجاري 2024، قال رئيس شركة Lipo Oil Associates، أندرو ليبو، سنشهد استمرار التقلبات مع دخول 2024 مع الأحداث الجيوسياسية والخوف من احتمال انتشار الصراع في المنطقة. وتخفض «أوبك +» حاليا الإنتاج بنحو ستة ملايين برميل يوميا، وهو ما يمثل نحو 6 في المائة من العرض العالمي.

وتواجه «أوبك» ضعف الطلب على خامها في النصف الأول من 2024 مع تراجع حصتها في السوق العالمية إلى أدنى مستوى منذ الوباء بسبب تخفيضات الإنتاج وخروج أنجولا من المجموعة.

وتوقع مسح أجرته «رويترز» لآراء 34 اقتصاديا ومحللا أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 82.56 دولار في 2024، انخفاضا من متوسط نوفمبر عند 84.43 دولار، حيث توقعوا أن يؤدي ضعف النمو العالمي إلى الحد من الطلب، في حين يمكن أن توفر التوترات الجيوسياسية الدعم.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بمقدار منصتين.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الجمعة أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 622 منصة هذا الأسبوع وفي هذا الوقت من العام الماضي قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 157 منصة حفر نشطة كما يقل عدد منصات الحفر هذا الأسبوع بمقدار 452 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية 2019، قبل الوباء.

ولفت التقرير إلى زيادة إنتاج الولايات المتحدة بمقدار 1.377 مليون برميل يوميا وفقا لأحدث بيانات إدارة معلومات الطاقة.

وأشار التقرير إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار منصتين إلى 500. وانخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 121 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي بينما بقي عدد منصات الغاز على حاله هذا الأسبوع عند 120، بخسارة 36 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي في حين بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند حفارتين.

«التويجري»: ريادة السعودية في إنتاج الهيدروجين الأخضر تأكيد لاهتمامها بحماية البيئة

سبق

أكد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ أن اهتمام المملكة العربية السعودية بإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر؛ يجسّد اهتمامها بتوفير كميات كبيرة كمصدر للطاقة المستدامة؛ وتوفير الطاقة النظيفة؛ والمساهمة في بناء مستقبل أفضل استدامة للبشرية جمعاء؛ مشيراً إلى أن المملكة ستنجح ـ بمشيئة الله ـ في جهودها المستمرة لتصبح رائدة في تصدير الهيدروجين الأخضر؛ لقدرتها على الاستثمار في هذا المجال وبحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي؛ ومواقعها الشاسعة التي تتميز بوجود أشعة الشمس والرياح؛ إضافة للشواطئ المتدة.

وقال «التويجري» في بيانٍ أورده لـ «سبق»، أن استمرار المملكة في إنتاج الهيدروجين الأخضر؛ يأتي في إطار اهتمامها بتوفير الطاقة المستدامة وتحقيق التوازن بين مسيرة التطور والحفاظ على البيئة وحمايتها.

ولفت إلى أن الهيدروجين الأخضر يمثل أهمية خاصة في حماية البيئة؛ حيث إنه لا تنبعث منه الغازات الكربونية الضارة بالبيئة؛ كما أنه يسهم في الحد من التلوث البيئي ويقلل من آثار تغيّر المناخ؛ حيث تشير إحصاءات رسمية أن مشروع الهيدروجين الأخضر في نيوم يمكن أن يحدّ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل ثلاثة ملايين طن سنوياً أو ما يقارب ما تنتجه 700 ألف سيارة من الملوثات؛ موضحاً أن مدينة نيوم تسعى إلى أن تصبح أول مدينة في العالم تعتمد بالكامل على نظام طاقة متجددة.

«أرامكو» ترفع أسعارالديزل في السعودية 53% إلى 1.15 ريال للتر

اقتصاد الشرق

رفعت شركة «أرامكو»، أسعار الديزل في السعودية، بنسبة 53% إلى 1.15 ريال للتر، وفقاً لآخر تحديثات الشركة عبر موقعها الإلكتروني اليوم.

تجري الشركة المملوكة بنسبة 90% للحكومة السعودية، مراجعة سنوية لأسعار الديزل في بداية كل عام، و تعد هذه ثالث مراجعة لأسعار الديزل بعد إقرار الشركة آلية المراجعة السنوية للمرة الأولى في عام 2022.

ارتفع إجمالي إنفاق السعودية على دعم الوقود خلال العامين الماضيين، ليصل إلى أعلى مستوى بين اقتصادات مجموعة العشرين، على أساس نصيب الفرد من هذا الدعم، حيث أنفقت المملكة خلال 2022 نحو 7000 دولار للشخص الواحد، ما يعادل نحو 27% من الناتج الاقتصادي، عبر دعم الطاقة الصريح والضمني، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن «صندوق النقد الدولي» في أغسطس الماضي.

استهلاك السعودية من الديزل

بلغت أسعار الديزل قبل المراجعة الأولى 0.52 ريال لكل لتر، وارتفعت إلى 0.63 ريال في بداية 2022 ثم إلى 0.75 ريال للتر في بداية 2023، لتصل إلى 1.15 ريال للتر بداية من العام الجديد.

أبقت «أرامكو» على أسعار كافة أنواع المحروقات الأخرى كما هي عند 2.18 ريال للتر البنزين 91، و2.33 للتر البنزين 95، و0.93 ريال للكيروسين، و0.95 لغاز البترول المسال.

تشير بيانات وزارة الطاقة السعودية، إلى أن الاستهلاك المحلي من الديزل بلغ نحو 177 مليون برميل في 2021، في حين بلغ المتوسط السنوي للسنوات الخمس من 2017 وحتى 2021 نحو 186 مليون برميل سنوياً.

ظلت أسعار الديزل ثابتة لفترة طويلة قبل عام 2015 عند 0.25 ريال للتر، وارتفعت بنسبة 80% في ديسمبر 2015، إلى 0.45 ريال حين عدلت السعودية أسعار الوقود والكهرباء محلياً.

في عام 2018 ارتفعت أسعار الديزل إلى 0.47 ريال أو ما نسبته 5% عند البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي كانت تبلغ حينها 5%. وخلال منتصف 2020 ارتفعت الأسعار بنسبة 10% عند زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%.

لماذا لم ترتفع أسعار النفط إلى 100 دولار كما كان متوقعا؟ اندبندنت

أنهت أسعار النفط عام 2023 على تراجع بنسبة 10 في المئة تقريباً لأسعار خام «برنت» القياسي وبنسبة سبعة في المئة للخام «الأميركي الخفيف» (مزيج غرب تكساس) وذلك عند أدنى مستوى لها بنهاية العام منذ عام 2020 في ظل أزمة وباء كورونا.

وفي آخر جلسات أسواق العقود الآجلة لهذا العام تم تداول عقود خام «برنت» عند 77 دولاراً للبرميل، وعقود الخام الأميركي عند 71 دولاراً للبرميل.

وفي مسح أجرته وكالة «رويترز» لعدد من الاقتصاديين والمحللين انخفضت توقعات متوسط سعر خام «برنت» للعام المقبل 2024 إلى 82.56 دولار للبرميل، من تقديرات عند سعر 84.43 للبرميل في مسح الشهر الماضي، ذلك وسط احتمالات ضعف النمو الاقتصادي في العام الجديد بما يجعل نمو الطلب على النفط متواضعاً إلى حد كبير في ظل وفرة المعروض في السوق.

وترجع وفرة المعروض إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام، إضافة إلى زيادة أيضاً في ضخ المنتجين من خارج تحالف «أوبك+».

وأضعف ذلك تأثير خفوض «أوبك+» على معادلة العرض والطلب على رغم تعهدات التحالف بخفض الإنتاج بما يصل إلى ستة براميل يومياً. ومن المتوقع أن تستمر التقلبات في أسواق النفط حتى العام المقبل، كما يقول رئيس شركة «ليباو أويل أسوشييتس» أندرو ليباو، مضيفاً «سنشهد استمرار الاضطراب خلال عام 2024 مع الأحداث الجيوسياسية ومخاوف توسع الصراع في المنطقة»، في إشارة إلى حرب غزة.

الإنتاج الأميركي

ساعد في استقرار الأسعار نسبياً خلال عام 2023 التوترات الجيوسياسية، بخاصة استمرار حرب أوكرانيا والعقوبات غير المسبوقة على موسكو واندلاع الحرب في غزة وما تبعها من تهديد جماعة الحوثي المدعومة من إيران في اليمن للملاحة في البحر الأحمر، إلا أن ضعف النمو الاقتصادي وتراجع النشاط الصناعي في الدول المستهلكة للطاقة أدى إلى تراجع الطلب مع استمرار العرض.

وكانت توقعات المحللين والاقتصاديين أن يشهد هذا العام ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 100 دولار للبرميل وربما أكثر في ظل تقديرات العرض والطلب وخفوض تحالف «أوبك+».

ووفقاً لتحليل صحيفة «وول ستريت جورنال» فقد كانت تقديرات خبراء الطاقة لها قبل عام أن يصل متوسط سعر عقود خام «برنت» في 2023 إلى أكثر من 100 دولار للبرميل ارتفاعاً من متوسط 86 دولاراً للبرميل.

لكن ما حدث أن متوسط سعر خام «برنت» لهذا العام جاء أقل من مستوى 80 دولاراً للبرميل، وأرجعت الصحيفة ذلك بصورة أساس إلى سياسات إدارة الرئيس جو بايدن في شأن الطاقة.

وأيضاً إلى خطط إنتاج شركات النفط الأميركية التي أدت إلى زيادة هائلة في إنتاج النفط جعلت الولايات المتحدة حالياً أكبر منتج للنفط الخام في العالم.
وطبقاً للأرقام الرسمية الأميركية بلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام لهذا العام 12.9 مليون برميل يومياً، أي بزيادة بنحو مليون برميل يومياً عن متوسط الإنتاج العام الماضي 2022 وبأكثر من 600 ألف برميل يومياً عن توقعات الأسواق لزيادة الإنتاج هذا العام.

وبعد الحرب الروسية على أوكرانيا توقع المحللون أن تؤدي العقوبات الغربية المشددة والمتتالية على موسكو إلى خفض إنتاج النفط الروسي بشدة.

وحتى سقف سعر النفط الروسي الذي فرضه الغرب لم يؤد إلى تراجع إنتاج وصادرات روسيا بالقدر المتوقع، وإن كان أدى إلى خفض عائدات روسيا من مبيعات النفط إذ استمر الإنتاج والتصدير الروسي إلى حد كبير.

ومن بين سياسات إدارة بايدن التي أدت إلى بقاء الزيادة في العرض مقابل الطلب في السوق، بحسب تقرير «وول ستريت جورنال»، تخفيف الولايات المتحدة العقوبات التي تفرضها على بعض الدول المصدرة للنفط مثل إيران التي سمحت لها واشنطن بزيادة صادراتها للصين وغيرها، مما شكل ضغطاً نزولياً على الأسعار، وكذلك خففت أميركا عقوبات الطاقة التي تفرضها على فنزويلا أيضاً.

ضمان وفرة المعروض
وفي غضون ذلك يقول رئيس إدارة السلع والمشتقات في «بنك أوف أميركا» فرانشيسكو بلانش إن «الحكومة الأميركية تركز على ضمان وفرة المعروض في السوق كي لا تُرفع أسعار الوقود في محطات البنزين وتعيد معدلات التضخم إلى الارتفاع مجدداً».

وبالفعل يلاحظ انخفاض أسعار الديزل والبنزين في الولايات المتحدة بنحو ثمانية سنتات للغالون عما كانت عليه بداية العام، لتصل إلى 3.12 دولار للغالون.

ويتوقع باتريك دي هان من «غاز بدي» انخفاض سعر البنزين إلى ثلاثة دولارات للغالون بنهاية الشتاء الحالي.

وفي حال عدم حدوث أية تغيرات ضخمة في جانب العرض من قبيل توسع الصراع في الشرق الأوسط أو احتدام الصراع بين فنزويلا وغويانا حول مناطق الإنتاج، فالمتوقع أن تظل حال السوق العالمية خلال العام المقبل 2024 أقرب إلى ما شهدته هذا العام.

وزير النفط الليبي: مشروع الغاز المسال لم يكتمل.. وهذا رأيي في تخفيضات أوبك+ (2/2)

الطاقة

قال وزير النفط الليبي المهندس محمد عون، إن بلاده تتعاون مع مصر في مجالات النفط والغاز، إذ تقيم بعض الشركات المصرية مشروعات على الأراضي الليبية.

وأوضح الوزير، خلال حواره مع منصة الطاقة المتخصصة، أن ليبيا لديها توجّه بحلول عام 2025 للتوقف عن حرق الغاز المصاحب، وفي الوقت نفسه تستعد لدخول مجال الهيدروجين، إذا تمكّن العالم من تبنّي تقنيات معينة تجعل إنتاجه أكثر انتشارًا.

وتناول المهندس محمد عون مشروعات الطاقة المتجددة، من طاقتي الشمس والرياح، التي من المزمع إقامتها في ليبيا، وكذلك تصدير الكهرباء والطاقة المتجددة، وتعاقدات الدولة الليبية مع الشركات الأجنبية في مجالات الطاقة المختلفة.

وكان وزير النفط الليبي قد أوضح، في الجزء الأول من حواره مع منصة الطاقة، أن بلاده تتجه إلى استغلال كل فرص استثمار النفط والغاز لديها، موجهًا انتقادات إلى الشركات التي تقاعست عن تطوير المربعات التي حصلت عليها، مستغلة في ذلك ضعف الدولة. فإلى نص الحوار:

تبرز جهودكم -بصفتكم وزير النفط الليبي- في التواصل مع الشركات الأجنبية واسترداد مئات الملايين أو المليارات من مستحقات الدولة في قطاع النفط والإتاوات.. حتى الآن تقديريًا في 2023، ما حجم ما تمّ استرداده؟

استرددنا نحو 10 مليارات و600 مليون دينار ليبي (2.21 مليار دولار)، كما استرددنا مبلغًا آخر، في حدود مليار دينار (210 ملايين دولار).

هل تتوقعون المزيد في 2024؟

لا، ليس هناك المزيد الآن.

أي إنكم استرددتم كل المبالغ المستحقة لدى الشركاء الأجانب؟

المبالغ التي حجزَها الرئيس غير الشرعي السابق لمؤسسة النفط الوطنية (مصطفى صنع الله) تمّ استردادها.

في ظل زيادة الطلب العالمي على الغاز، وتحديدًا الغاز المسال.. هل تفكر ليبيا بإقامة مشروعات للإسالة؟

كانت هناك مذكرة تفاهم، تُرجمت إلى اتفاقيات، وكانت الاتفاقية تنص على أن يدرس الإيطاليون موضوع إنشاء مصنع لإسالة الغاز في ليبيا، وهذا لم يحدث فيه شيء إلى الآن.

هل هناك محادثات لتجديد هذا العقد؟

ليست محادثات، فجزء من الإشكال أن المؤسسة الوطنية للنفط هي التي تدير هذه الاتفاقيات، والرئيس السابق للمؤسسة دخل في متاهات سياسية وولاءات، واحتمى بدول أجنبية وغيرها، وصرف النظر عن إنجاز المشروعات والاتفاقيات، خاصة أن هذه الاتفاقية تشمل كميات كبيرة من الغاز التي ستنتج من حقول برية وبحرية.

طبعًا ادّعت الشركات الأجنبية أنه لا يوجد أمن كافٍ في الدولة الليبية، ولكن العمليات البحرية استمرت، والعمليات البحرية بعيدة جدًا عن أيّ نشاط عسكري، خاصة داخل الدولة الليبية.

من ثم، كان بإمكانهم أن يطوروا، وهذه واحدة من النقاط التي نلوم عليها شركة النفط البريطانية «بي بي»، فهذه القطعة في البحر، أي بعيدة، وكان بإمكانهم إنشاء قاعدة إمداد في مالطا أو في تونس، ويستطيعون بدء عملياتهم والاستمروقّعت مصر مؤخرًا -وتحديدًا وزير النقل- اتفاقية مع شركة إس تي إكس «STX» الكورية الجنوبية لإقامة خط أنابيب لتصدير النفط الليبي عبر ميناء جرجوب.. ورفضتم هذه الاتفاقية.. هل أجريتم محادثات جانبية مع وزير البترول المصري خلال مؤتمر الطاقة العربي عن هذه الخطوة؟

نعم، تحدثت مع وزير البترول المصري وسألته عن الأمر، وأجابني بنص صريح وواضح أنّ ما قام به وزير النقل لا أساس له، ولم يتم استشارة وزارة البترول والثروة المعدنية في مصر.

وأبلغني الوزير أنه -شخصيًا- محتجّ على هذا الإجراء، كما أن هذا الإجراء من ناحيتنا احتججنا عليه، لأنه لا أساس له، ولم يُتناوَل مع وزارة النفط الليبية أو الحكومة الليبية أو مع مؤسسة النفط، ولم يحصل حتى استشارة وزارة البترول المصرية، ومن ثم تَصرفَ ربما لا أعرف ما هو المحرك له، وما إن كان تصرفًا شخصيًا.

كما أنه من الناحية الإجرائية، لا يجوز أن يوقّع الوزير مع شركة، إذ إن هناك مؤسسة البترول في مصر (الهيئة العامة للبترول)، ووزارة البترول هي التي توقّع، ولكن وزير النقل لا يوقّع اتفاقية مع شركة «إس تي إكس» الكورية الجنوبية.

هل هناك تعاون في قطاع النفط والغاز بين مصر وليبيا أو فرص لمشروعات مشتركة مستقبلًا؟

بعض الشركات المصرية أنجزت مشروعات في قطاع النفط والغاز في ليبيا، مثل شركة بتروجيت، التي نفّذت خطوط أنابيب لمسافات كبيرة داخل ليبيا، ولها نشاط وقاعدة مستمرة للآن، حسبما أعتقد.

في ظل السياق العالمي للتحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة.. هل ترى أن خطوات ليبيا متسارعة، أو تسير بالاتجاه الصحيح لهذا التحول؟

هناك خطوات بديلة كبيرة جدًا، فبالنسبة لنا -بصفتنا وزارة النفط والغاز في ليبيا- أصدرنا قرارًا رسميًا، أنه بحلول عام 2025، يُمنع حرق أيّ كميات من الغاز، ومن ثم نخفض من انبعاثات الميثان وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره.

لدينا أيضًا جهاز خاص للطاقات المتجددة يتبع مجلس الوزراء، بدأ بتوقيع اتفاقية لتوليد الكهرباء في محطة بقدرة 500 ميغاواط، وهناك محطتان أُخريان بقدرة 500 ميغاواط.

كما وُقِّعتْ مذكرتا تفاهم بين حكومتي ليبيا ومالطا لدراسة إمكان مدّ خط كهرباء بحري، إذ من المقرر توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في ليبيا، وتصديرها إلى أوروبا لكل النشاطات، عبر مالطا.

بمناسبة تصدير الكهرباء.. هل يمكن أن نرى في المستقبل تصدير الهيدروجين عبر خط أنابيب للغاز إلى إيطاليا، ومنها إلى أوروبا؟

العالم ما زال حتى الآن يعمل على الهيدروجين، ونسمع عنه الكثير، ولكنني لا أعتقد أن العالم وصل بالفعل إلى إنتاجه بكميات كبيرة، وبدأ في نقلها، نظرًا لأنه ستكون هناك بعض الصعوبات وبعض المشكلات الفنية في التخزين والنقل.

ومن ثم، بمجرد وصول العالم إلى تطوير تقنية لهذا العمل، بالتأكيد ليبيا ستكون من ضمن الدول التي ستقوم بإنتاج الهيدروجين وتصديره واستعماله.

هل تخطط ليبيا لإقامة مشروعات طاقة شمسية ورياح كبرى خلال الأعوام المقبلة؟

نعم، ليبيا بالنسبة لطاقة الرياح للأسف الشديد كان لديها مشروعان، مشروع في درنة والمشروع الآخر في مسلاتة، وتمّ استيراد المعدّات، ولكن للأسف بعد ثورة 17 فبراير/شباط عام 2011، تعرضت هذه المعدّات للتلف.

فهذه المحطات لم تُركّب، بعدما تأخرت الشركات في تركيبها، ومن ثم تعرضت للإهمال، وأصبحت هناك مشكلات كبيرة فيها، ومن ثم يعاد النظر الآن في إمكان تركيبها من جديد، طبعًا المحطتان ليستا صغيرتين، إذ إن كلًا منهما كانت بقدرة 60 ميغاواط.

ليبيا موجودة ضمن تحالف أوبك+، لكنها معفاة من تخفيضات الإنتاج.. هل ترون أن انخفاض الإنتاج الطوعي الأخير يضمّن استقرار سوق النفط في الربع الأول من 2024؟

نعم، الحقيقة أنه برغم الحملة التي شُنَّت على أوبك، فإن كل أعمال المنظمة، وتحالف أوبك+، كان هدفها الأساس هو استقرار السوق أكثر من أنها تسعى وراء أسعار النفط.

ار فيها داخل البحر، لأنه بعيد عن أيّ نشاط عسكري، والمجموعات المسلحة في ليبيا.

فالحقيقة أن الهدف لم يكن الأسعار، ولكنه كان استقرار السوق من حيث العرض والطلب، وفعلًا القرارات اتُخذت بناءً على دراسة قامت بها الذراع الفنية في أوبك، التي أجرت الدراسة، وبناءً على ذلك اقتُرِحَت التخفيضات.

كما أضيفت التخفيضات الطوعية من الإخوة في السعودية، الذين نشكرهم على هذا الموقف، وبعض الدول في أوبك+، ومنها روسيا ودول أخرى.

إذا استمرت أسعار النفط في مستوى 70 دولارًا للبرميل.. هل تتوقعون مزيدًا من التخفيضات في الربع الأول؟

منظمة أوبك في الاجتماع الأخير اتفقت على استمرار التخفيضات التي اتُّفِقَ عليها سابقًا، ومن ثم سيُعاد التقييم، إذ إن هناك اجتماعات دورية للمجموعة الفنية الخاصة بدراسة هذه الموضوعات، ولديهم اجتماعات كل شهر، وبناء عليها ستُحَدَّث الدراسات، واتخاذ المواقف حسب الدراسة.

بعيدًا عن استهداف سعر معين لبرميل النفط.. في رأيكم، ما هو السعر العادل للبرميل الذي يضمن استمرار إنتاج الدول المنتجة؟

من الصعب تقدير ذلك.. وكما ذكرت، منظمة أوبك ابتعدت عن موضوع تحديد الأسعار والتفاعل مع الأسعار.

لا نتحدث عن استهداف سعر معين.. نحن نتحدث عن سعر عادل يضمن استطاعة الدول المنتجة أن تستمر في عملية الإنتاج وإمداد الأسواق.. فقط سعر عادل؟

مثلما ذكرت، لم يكن هدف أوبك منذ مدة أن تتجه إلى مسألة تحديد أسعار النفط، ولكنها كانت تتجه إلى تحقيق استقرار السوق من حيث العرض والطلب.

كم تكلفة إنتاج برميل النفط الليبي؟

تكلفة إنتاج برميل النفط تتفاوت، ولكن التكلفة بالنسبة لنا في وزارة النفط والغاز في ليبيا كانت منخفضة في الحقيقة.

بايدن يعادي النفط جهرًا ويرفع إنتاجه إلى مستوى تاريخي

الطاقة

في سبتمبر/أيلول (2023) أمام الأمم المتحدة، دعا رئيس الولايات المتحدة جو بايدن العالم إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، في توقيت ارتفع فيه إنتاج النفط الأميركي إلى مستويات تاريخية.
وكان هدف الرئيس الأميركي، وفق حديثه، حماية الأرض وسكانها من تغير المناخ، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي ديسمبر/كانون الأول الجاري -أيضًا-، وخلال قمة المناخ كوب 28، أكد المسؤولون بالإدارة الأميركية أن بلادهم ستقود العالم بعيدًا عن الوقود الأحفوري، في الوقت الذي كان إنتاج النفط الأميركي في عهد بايدن يقترب من تحطيم الأرقام القياسية.

وكشف تقرير حديث النقاب عن أن الولايات المتحدة في طريقها لإنتاج كميات أكبر من النفط أيّ دولة في التاريخ.

والتزم بايدن الصمت تجاه هذا الأمر، بعدما انتقد سابقًا شركات النفط لتحقيقها أرباحًا قياسية «فاحشة» خلال أزمة الطاقة العالمية، داعيًا إلى فرض زيادة ضريبية كبيرة عليهم.

إنتاج النفط الأميركي
ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2024، ربما يتولد لدى الناخب الأميركي شعور بأن بايدن يقف على الجهة المقابلة من سابقه ومنافسه المحتمل دونالد ترامب، إلّا أن زيادة إنتاج النفط في عهد بايدن تتفق تمامًا مع تصريح ترمب مؤخرًا بشأن رغبته الأكيدة في مواصلة الحفر بحثًا عن النفط في حالة انتخابه ثانيةً.

يوم الأربعاء 20 ديسمبر/كانون الأول، قالت إدارة معلومات الطاقة، إن إنتاج النفط الأميركي ارتفع بمقدار 200 ألف برميل يوميًا، إلى 13.3 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع السابق.

يفوق ذلك حجم الإنتاج خلال مدة حكم ترمب، والذي بلغ 13 مليون برميل يوميًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
ومحليًا، استفاد بايدن من دور النفط في دعم ركائز حكمه فقد أدى دورًا كبيرًا في إبقاء أسعار البنزين منخفضة، وحدّ من السلطة الجيوسياسية التي تنعم بها منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، كما خفض مستوى التضخم، بحسب ما جاء في تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» (Washington post).

وانخفض سعر غالون البنزين العادي إلى نحو 3 دولارات في المتوسط، ويرجّح محللون أن يبقى عند هذا المستوى لحين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة (2024)؛ إذ سيهدّئ المخاوف الاقتصادية لدى الناخبين بالولايات المتأرجحة.

لكن على الضفة الأخرى، لا يُجاهر بايدن بهذا الشيء أو يتباهى به؛ لأن السياسات المرتبطة بالنفط «شائكة» بالنسبة للحزب الديمقراطي المنتمي له بايدن، والمتعلقة فرص فوزه بالانتخابات على أصوات الشباب والمدافعين عن البيئة.

تعليقًا على ذلك، يقول المدير العام لشركة الأبحاث «كلير فيو إنرجي بارتنرز» (ClearView Energy Partners)، كيفن بوك: «إذا لم تنظر بحرص على ما تفعله هذه الإدارة حقًا، فمن السهل أن يصلك انطباع خاطئ».

وأضاف: «ثمة الكثير من الأشياء التي تحدث في الوقت نفسه، إنها إدارة تركّز على تحوّل الطاقة، ولكنها تنتهج طريقًا عمليًا بشأن الوقود الأحفوري».

تغيير جذري

يقول التقرير، إن الطفرة الهائلة في إنتاج النفط الأميركي فاقت توقعات المحللين، وخفضت الأسعار في كل العالم، رغم أن السياسة الأميركية ليست بالعامل الرئيس.

وبعدما ارتفعت الأسعار في أعقاب غزو روسيا أوكرانيا، ساعد بايدن في إرساء نهج أكثر توازنًا، وكانت رسالته إلى صناعة النفط واضحة: «ضخّوا المزيد».

يقول بوك، إنه عندما يطلب الرئيس من الصناعة إنتاج المزيد من النفط، فهذا أمر يعكس تغيرًا جذريًا، وبالتأكيد نهاية خطاب مقيد للغاية.

يتفق مع بوك الزميل في معهد بيكر للأبحاث التابعة لجامعة رايس، مارك فينلي، بقوله، إن شركات النفط أصبحت أكثر كفاءة في الحفر بصورة أسرع، مضيفًا: «إنهم يحفرون آبارًا أطول، ويحصلون على إنتاج أكبر من كل بئر».

وأشار إلى أن المحللين لم يتوقعوا هذا النمو القوي لأن المستثمرين كانوا يضغطون على شركات النفط لخفض الإنفاق على البنية الأساسية بسبب التوقعات بأن يؤدي تحول الطاقة إلى تقليص دور سوق الوقود الأحفوري.

يحمل الوضع الراهن ميزة ذات وجهين لبايدن، فهو من ناحية قد أمن اتهامات الجمهوريين بتعريض أمن الطاقة الأميركي للخطر بسبب سياساته المناخية، وفي الوقت نفسه يحتفظ بأسعار الوقود منخفضة لمساعدته في عبور عتبة الانتخابات.

يقول فينلي: «في الوقت الذي تضغط فيه الإدارة من أجل دفع تحول الطاقة قدمًا، يعلمون أن أسعار البنزين مهمة للاقتصاد وجيوب المستهلكين وفرص إعادة انتخابهم».

هل ثمة تناقض؟

يقول مدير برنامج المناخ والطاقة في مركز الأبحاث «ثيرد واي» (Third Way)، جوش فريد، إن الطفرة في إنتاج النفط الأميركي وما تلاها من تراجع أسعار البنزين يحمل مكاسب طوية الأجل للمدافعين عن البيئة، لأنه يساعدهم في منع ترمب وغيره من ناكري تغير المناخ إلى سدة الحكم.

كان ترمب قد انتقد مرارًا سياسات التغير المناخي، وقال في 2019، إن ثروة بلاده تعتمد على الطاقة، وأنه لن يخاطر بذلك من أجل «أحلام وطواحين هواء».

ومشيدًا بنهج بايدن، قال فريد، إن أسرع الطرق لإنهاء العمل المناخي في أميركا هو حدوث ارتفاع كبير لأسعار النفط وانتخاب الجمهوريين.

لكن مدافعي البيئة محبطون من التساهل الذي أصاب بايدن تجاه الوقود الأحفوري، بعدما وافقت إدارته على مشروع ويلو المثير للجدل لإنتاج النفط في ألاسكا.

وعن ذلك، يقول مؤسس منظمة «فوسيل فري ميديا» غير الربحية الداعية لإنهاء استعمال النفط والغاز، جامي هين: «لا يمكنك حل أزمة المناخ دون إبقاء الوقود الأحفوري في باطن الأرض».

وأكد: «الإنتاج القياسي للنفط يعترض طريق تحول الطاقة.. إنها سياسة سيئة».

شكراً